

ظَاهِرَةُ حَذْفِ أَحَدِ الْمَثَلِينَ مِنَ الْفِعْلِ الثَّلَاثِيِّ الْمُضَاعَفِ عِنْدَ الْإِسْنَادِ

د. أحمد بن محمد بن أحمد القرشي

اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ - كَلِّبَةُ الْأَدَابِ وَالْعُلُومِ الْإِنْسَانِيَّةِ - جَامِعَةُ طَيْبَةَ - الْمَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ

المُلخَص

(ظاهرة حذف أحد المثلين من الفعل الثلاثي المضاعف عند الإسناد) إلى ضمائر الرفع المتحركة (تاء الفاعل، أو نون التيسرة، أو نا الفاعلين)، من الظواهر التي انقسم النحويون فيها إلى مذهبين: المذهب الأول: ذهب أصحابه إلى شذوذ الحذف، وأنه غير مقبوس، ونصوا على أنه لم يحفظ في كلام العرب إلا في فعلين من الثلاثي، هما: (ظَلَّ، وَمَسَّ)، وفي فعلٍ من الرائد على الثلاثي، وهو (أَحَسَّ)، ومَن قال به سيبويه، ووافقه بعض النحويين. المذهب الثاني: ذهب أصحابه إلى القول بجواز الحذف في الفعل الثلاثي المضاعف، ومزيده، ومضارعه، والأمر منه، ويرون أنَّ الحذف مُطَرِّدٌ، واستعماله مقبوسٌ، وهو مذهب جمهور النحويين، واحتجوا بأنَّ حذف أحد المثلين جائزٌ في لغة سليمٍ، وأنَّ علة الحذف في الفعل المضاعف عند الإسناد ترجع إلى سُكُونِ الْأَمِّ عِنْدَ الْإِسْنَادِ، وإلى التقاء التضعيف مع علة أخرى. وقد جاءت هذه الدراسة في خمسة مباحث:

تناول المبحث الأول: الحذف في الفعل الثلاثي المضاعف المكسور العين عند الإسناد. وفي الثاني: الحذف من الفعل الرائد على الثلاثي، وفي الثالث: الحذف في أمر المضاعف ومضارعه. وبيَّنت الدراسة أنَّ الصحيح هو مذهب جمهور النحويين القائلين بجواز حذف أحد المثلين من الفعل الثلاثي المضاعف عند الإسناد، وكذلك الرائد عليه، والأمر منه، ومضارعه، بالأدلة والعلل التي سوغت للقائلين بجواز الحذف. وفي المبحث الرابع: بيَّنت الدراسة الخلاف بين النحويين في الحذف في الفعل المضاعف عند الإسناد. وفي المبحث الخامس: بيَّنت الدراسة بعض القبائل التي استعملت حذف أحد المثلين عند الإسناد إلى ضمائر الرفع المتحركة في لغتها مثل قبيلة سليم، وهم: بنو عُقَيْلٍ، وبنو عُثْمَيْرٍ، وبنو عامرٍ، والطائيون، وأهل الحجاز.

مُقَدِّمَةٌ:

والذي دفعني إلى هذه الدراسة هو الرأي المشهور المروي عن إمام النحاة سيبويه، فقد ذهب -رحمه الله- إلى أنَّ حذف أحد المثلين من الفعل الثلاثي المضاعف شاذٌ وليس بمطرَّد، وصرَّح بأنه لم يرد

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فتعدُّ ظاهرة حذف أحد المثلين من الفعل الثلاثي المضاعف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة، وكذلك مزيده، ومضارعه، وأمره، من الظواهر اللغوية التي دار الخلاف فيها بين النحويين، المتقدمين منهم والمتأخرين، وقد تتبعْتُ هذه الظاهرة بالقراءة، والجمع لها من بطون كتب النحو، واللغة، والمعاجم، وكتب القراءات، وكتب التفسير، وعلوم القرآن، والسنة النبوية، فجمعت مادَّةً علميَّةً صالحةً للدراسة فيما أحسب - عنونْتُ لها بد (ظاهرة حذف أحد المثلين من الفعل الثلاثي المضاعف عند الإسناد جمعٌ ودراسةً).

إلا في لفظين من الفعل الثلاثي، هما: (ظَلَّ، وَمَسَّ)، وفي لفظٍ ثالثٍ من الروائد على الثلاثة، هو: (أَحَسَّ)، ووافقه على ذلك بعض النحويين.

لكن لم يكن رأي سيبويه في موضوع الحذف من الآراء التي تقبلها النحاة، وسلّموا له بما قاله ورواه، بل وُجد من النحويين المتقدمين وبخاصة المتأخرين منهم من يخالفه في رأيه، ويذهب إلى أنَّ حذف أحد المثلين في الفعل الثلاثي المضاعف عند إسناده إلى ضمائر الرفع المتحركة مطرَّدٌ ومستعملٌ في كلام العرب، وكذلك: مزيده،

وأمره، ومضارعه، وبنقاس عليه، مؤيدين مذهبه بأن الحذف جائز في لغة سليم.

وقد جاءت هذه الدراسة لتجمع ما تفرق من هذه الظاهرة في طيات الكتب، وتدرسها، وتبين ما ترجح في كل مسألة بالأدلة والشواهد مصحوبة بالتعليل.

والدراسة تتكون من (خمس) مباحث، تسبقها مقدمة وتقفوها خاتمة، فالمباحث الخمسة جاءت على النحو الآتي:

المبحث الأول: حذف أحد المثليين من الثلاثي المضاعف على وزن (فعل) عند الإسناد.

المبحث الثاني: حذف أحد المثليين من المضاعف الزائد على الثلاثي عند الإسناد.

المبحث الثالث: حذف أحد المثليين من فعل الأمر والمضارع المضاعف عند الإسناد.

المبحث الرابع: الخلاف في الحذف في الفعل المضاعف.

المبحث الخامس: حذف أحد المثليين في لغات بعض قبائل العرب.

أما الخاتمة فذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وأما المنهج الذي سرت عليه في هذه الدراسة، فقد جمعت فيه بين المنهجين الوصفي، والتحليلي؛ حيث قمت باستقراء المادة العلمية في مطابقتها، ثم جمعها وتصنيفها، ثم وصفها وتحليلها، والتدليل عليها بالشواهد اللغوية المختلفة.

وختاماً: الله أسأل أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، وأن ينفعنا به في الدارين، وأن يكتب لنا فيه القبول، فإنه لا ينفع العبد إلا ما منَّ بقبوله، هو مولانا نعم المولى ونعم النصير.

المبحث الأول: حذف أحد المثليين من الثلاثي المضاعف على وزن (فعل) عند الإسناد:

يأتي الماضي الثلاثي المضاعف على وزن (فعل) مكسور العين، متعدياً وغير متعدٍ، فالمتعدي، نحو: (شِئْتُهُ) و(عَضُّتُهُ) و(مَسِسْتُهُ)، وغير المتعدي، نحو: (ظَلَلْتُ) و(بَلَلْتُ)، والمضارع منها يأتي على وزن (يُفْعَل) بفتح العين؛ نحو: لم يَشْتَم، ولم يَعْضُض، ولم يَمَسَس، ولم يَبَلَّل، ولم يَبَلَّل^(١).

وكل فعل ثلاثي مُضاعف على وزن (فعل)، نحو: (ظَلَلْتُ)، إذا أُسند إلى ضمير الرفع المتحرك، أي: (تاء الضمير، أو نون النسوة، أو نا) الفاعلين)، يجوز فيه ثلاثة أوجه:^(٢)

- الوجه الأول: الإتمام، أي: بقاء الفعل على أصله، نحو: ظَلَلْتُ، ظَلَلْنَا، ظَلَلْنَا.

وبالإتمام قرأ شذوذاً عند الله، والجحدري، والأعشى بخلاف عنه في قوله تعالى: (فَطَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)^(٣) على الأصل بلامين، أو لهما مكسورة، وقرأ الجحدري أيضاً شذوذاً بفتحها (فَطَلَلْتُمْ)، وهي لغة أيضاً، والمشهور (ظَلَلْتُ) بالكسر^(٤).

- الوجه الثاني: حذف عين الفعل مع حركتها، وإبقاء حركة الفاء؛ نحو: (ظَلَّتْ)، كما قالوا: (لَسْتُ)، قال سيويه: "وأما الذين قالوا: ظَلَّتْ، ومَسَّتْ، فشيئوها ب(لَسْتُ)، فأجروها في (فَعَلْتُ) مُجراها في (فَعَلْ)، وكرهوا تحريك اللام مخذفوا"^(٥).

وبفتح الفاء قرأ جميع قراء الأمصار قوله تعالى: (وَإِنظُرْ إِلَى إِلْهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفاً)^(٦)، وقوله تعالى: (لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا فَظَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ)^(٧).

- الوجه الثالث: حذف عين الفعل، ونقل حركتها إلى الفاء؛ نحو: (ظَلَّتْ)، كما قالوا: (خَفَّتْ، وهبَّتْ)، قال سيويه: "مثل ذلك قولهم: ظَلَّتْ، ومَسَّتْ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خَفَّتْ"^(٨).

وبكسر الفاء في قوله تعالى: (فَطَلَلْتُمْ تَفَكَّهُونَ) قرأ شذوذاً ابن مسعود، وقتادة، والأعشى بخلاف عنه، وأبو حيوة، وأبو بكر عن عاصم في رواية عنه، وابن أبي عمارة، ويحيى بن يعمر^(٩).

٢- ينظر: المسائل الحلبيات ١٣٩، وشرح الكافية الشافية ٢١٧٠/٤، وشرح الألفية لابن الناظم ٨٦٨، وتوضيح المقاصد ١٠٠/٦، وأوضح المسالك ٣٤٧/٣، والمساعد ٣٤٩/٣، والتصريح ٣٩٧/٢، ومنهج السالك ٣٤٤/٤.
٣- ينظر: سورة الواقعة: ٦٥.

٤- ينظر: المحرر الوجيز ٢٤٩/٥، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٢١/٤، والبحر المحيط ٨٩/١٠، والدر المصون ٢١٦/٩٨، واللباب في علوم الكتاب ٤٢١/١٨.

٥- ينظر: الكتاب ٤٢٢/٤، وينظر: المقتضب ٣٨١/١، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤٢٠/٤.

٦- ينظر: سورة طه: ٩٧.

٧- ينظر: سورة الواقعة: ٦٥.

٨- ينظر: الكتاب ٤٢٢/٤، وينظر: المقتضب ٣٨٠/١.

٩- ينظر: مجاز القرآن ٢٨/٢، ومعاني القرآن للأخفش ٢٥٥/١، ومعاني القرآن للفراء ١٩٠/٢، وجامع البيان للطبري ١٦٢٧/٤، والكشف والبيان ٢١٥/٩، والكشاف ٤٦٦/٤، والمحرر الوجيز ٢٤٩/٥، ومفاتيح الغيب ٩٦/٢٢، والجامع لأحكام القرآن ٢١٩/١٧، والبحر المحيط

١- ينظر: المسائل الحلبيات ١٣٩، والمفتاح في الصرف ٣٩، وشرح الملوكي ٤٦.

ويبين ابن الأثيري أن القراءة بالوجهين الأخيرين لغتان؛ فقال: "يقراً (ظَلَّمَ) بفتح الفاء، فمن قرأها بالفتح حذف اللام الأولى بحركتها تخفيفاً، ومن قرأ بالكسر نقل حركة اللام الأولى إلى (الظاء)، وحذفها، وهما لغتان".^(١)

وللحويين في المسألة مذهبان:

المذهب الأول: ذهب سيويه ومن وافقه إلى أن الحذف في الفعل الثلاثي المضاعف على وزن (فَعَلَ) بكسر العين شاذٌّ، وعَتَوْنَ للباب بقوله: "هذا باب ما شذ من المضاعف فشبهه باب أقمْتُ، وليس بمثلث" أي: ليس بمطرِدٍ، ويعني سيويه بالشذوذ في الباب: شذوذ قياس لا شذوذ استعمال.

ثم نص سيويه في الباب على شذوذ هذا الحذف في (ظَلَّ) (وَمَسَّ) في موضعين من (الكتاب)، فقال في الموضع الأول: "ومثل ذلك قولهم: ظَلَّتْ ومَسَّتْ، حذفوا وألقوا الحركة على الفاء، كما قالوا: خَفَّتْ، وليس هذا التحوُّ إلا شاذًّا، والأصل في هذا عربيٌّ كثيرٌ، وذلك قولك: ... مَسِسْتُ، وظَلَّلْتُ".

وفي الموضع نفسه -أيضاً- قال: "ولا نعلم شيئاً من المضاعف شذَّ عما وصفت لك إلا هذه الأحرف".^(٢)

وأكد مذهبه في الموضع الثاني، فقال: "ومن الشاذَّ قولهم: ... مَسَّتْ، وظَلَّتْ، لما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في (فَعَلْتُ، وَقَعَلْتُ) الذي هو غير مُضَاعَفٍ، فحذفوا، كما حذفوا التاء من قولهم: (يَسْتَطِيعُ)، فقالوا: (يَسْطِيعُ)؛ حيث كثر؛ كراهية تحريك اليتيم".^(٣)

ومن وافق سيويه في مذهبه: المبرد^(٤)، وابن السراج^(٥)، والزرجاني^(٦)، وأبو علي الفارسي، حيث ذهب إلى أن "هذه الحروف شاذة عن قياس نظائرها، وإن كانت مطردة في الاستعمال، كما أن (استحود) كذلك".^(٧)

تلحظ من نصه السابق أنه يقرّر كثرتها من حيث الاستعمال، في حين تُعدُّ شاذةً من حيث القياس، كما أن (استحود) كذلك.

ووافقة أيضاً -ابن جني في أحد رأيه^(٨)، والأعلم الشنفرى^(٩)، وتابع سيويه من المتأخرين ابن عصفور، وابن الصانع^(١٠)، وبين ابن عصفور أن الأصل في المسألة الإظهار إذا كان ثاني المثليين ساكناً "ولا يجوز الإدغام؛ لأن ذلك يؤدي إلى اجتماع الساكنين" إلا أنه "قد شذَّ العرب في شيء من ذلك فحذفوا أحد المثليين تخفيفاً، لَمَّا تعدَّرَ التَّخْفِيفُ بالإدغام، والذي يُحْفَظُ من ذلك: أَحَسْتُ، وظَلَّتْ، ومَسَّتْ؛ وسبب ذلك: أنه لَمَّا كره اجتماع المثليين فيها حذف الأول منها تشبيهاً بالمعتل العين".^(١١)

المذهب الثاني: ذهب ابن مالك ومن وافقه إلى أن الحذف في الفعل الثلاثي المضاعف على وزن (فَعَلَ) بكسر العين مُطَرِّدٌ، ويُقاس عليه؛ قال ابن مالك في (الكافية الشافية):

(ظَلَّتْ) و(ظَلَّتْ) في (ظَلَّلْتُ) أطردا.

وقال في (شرحهما): "كُلُّ فِعْلٍ مُضَاعَفٍ على وزن (فَعَلَ) فإنه في إسناده إلى تاء الضمير أو نونه، يستعمل على ثلاثة أوجه:

- تأمناً: ك(ظَلَّلْتُ).

- ومحدوف اللام مفتوح الفاء؛ نحو: (ظَلَّتْ).

- ومحدوف اللام مكسور الفاء؛ نحو: (ظَلَّتْ)".^(١٢)

وهو -أيضاً- مذهبه في (الألفية)^(١٣)، فقال:

(ظَلَّتْ) و(ظَلَّتْ) في (ظَلَّلْتُ) استعملوا.

وأكد ابن مالك مذهبه في (التسهيل)، وبين أن الحذف لغة سليم؛ فقال: "ويجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف

٨- ينظر: الخصائص ٤٣٨/٢، قال ابن جني: "من ذلك ما جاء من المضاعف مُتَنَبِّهاً بالمعتل، وهو قولهم في ظَلَّلْتُ: ظَلَّتْ، وفي مَسِسْتُ: مَسَّتْ، وفي أَحَسَسْتُ: أَحَسَّتْ، ... وهذا مشبهٌ ب(جفت، وأردت)، وحكى ابن الأعرابي في طَبَّتْ: ظَلَّتْ، وهذا كله لا يُقاس عليه، لا تقول في بَسِمْتُ: بَسَمْتُ ولا بَسَمْتُ، ولا في أَفْضَضْتُ: أَفْضَضْتُ".

٩- ينظر: النكت ١٢٣٤/٢.

١٠- ينظر رأيه في: المساعد ١٩٧/٤، ومع الهوامع ٢١٨/٢.

١١- ينظر: الممتع ٦٦١/٢.

١٢- ينظر: شرح الكافية الشافية ٢١٦٩/٤، ٢١٧٠.

١٣- ينظر: شرح الألفية لابن الناظم ٨٦٨، وتوضيح المقاصد ١٠٠/٦، وأوضح المسالك ٣٤٧/٣، وشرح الألفية لابن عقيل ٥٣٦/٢، ومنهج السالك ٣٤٤/٤.

٧/١٠٣٧٩، ٨٩، والدر المصون ٢١٦/١٠، واللباب في علوم الكتاب ٤٢١/١٨.

١- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٨/٢، وينظر: معاني القرآن وإعرابه ١١٤/٥.

٢- ينظر: الكتاب ٤٢٢/٤.

٣- ينظر: الكتاب ٤٨٢/٤.

٤- ينظر: المقتضب ٣٨٠/١.

٥- ينظر: الأصول ٤٣٢/٣.

٦- ينظر: الجمل في النحو ٤١٧.

٧- ينظر: المسائل الخليليات ١٤٠، وينظر: التعليقة ١٤٥/٥.

المتصل ببناء الضمير أو نونه، مجعولة حركتها على الفاء وجوباً إن سكنت، وجوازاً إن تحركت ولم تكن حركة العين فتحة^(١).

ولعل سيويه حين حكم بشذوذها إتماً كان بناءً على ما بلغه من لغة، في حين توافر للخالفين من اللغويين والتحويين مادةً سالحة جعلتهم يحكمون بجواز الحذف.

والذي سوغ للقائلين بجواز الحذف وكونه قياسياً، هو عامل التثقل بسبب التضعيف والكسر في الفعل الثلاثي المضاعف على وزن (فعل).^(٢)

وقد جاءت الأدلة والعلل مؤيدةً ومسوغةً للقائلين بحذف أحد المثليين في الفعل الثلاثي المضاعف على وزن (فعل) بكسر العين، ومنها:

أولاً: نص أصحاب المعاجم على أنّ الحذف لغة سليم؛ قال ابن سيده: "حكى اللخياي عن بني سليم: لقد ظننت ذلك؛ أي: ظننت، فخذفوا، كما خذفوا في (ظننت، ومسنت، وما أحسنت ذلك) وهي سليبية"^(٣)، ونسبها أيضاً- الفيومي إلى بني عامر.^(٤)

ثانياً: ذهب القراء إلى جواز الحذف، وإلى جواز الفتح والكسر في الحرف الأول، وأنه متيسر مستحضر؛ فقال: "إتماً جاز الفتح والكسر؛ لأنّ معناها (ظننت)، فخذفت اللام الأولى، فمن كسر (الطاء) جعل كسرة اللام الساقطة في (الطاء)، ومن فتح (الطاء)، قال: كانت مفتوحة، فتركها على فتحها.

ومثله: مسنت وميسنت، تقول العرب: قد مسنت ذلك، ومسته، وهمت بذلك، وهمت، ووددت، ووددت أنك فعلت ذلك، وهل أحسنت صاحبك، وهل أحسنت؟"^(٥)

ثالثاً: ذهب أبو عبيدة، إلى جواز فتح الحرف الأول أو كسره بعد حذف أحد المثليين من الفعل الثلاثي المضاعف على وزن (فعل) بكسر العين، وأنها لغتان من لغات العرب دون تحديد للغتين، قال أبو عبيدة: "يفتح أوله قومٌ....كقولك: (ظننت)، وقومٌ يكسرون

(الطاء)، فيقولون: (ظننت عليه)، وقد تحذف العرب التضعيف"^(٦)، وبه قال ابن الأبناري^(٧)، والغكبري^(٨).

رابعاً: ذهب أبو العباس ثعلب فيما روي عنه- إلى أنّ الحذف مُطرِد في كلّ فعلٍ ثلاثيٍّ مُضاعفٍ على وزن (فعل) بكسر العين، يقول ابن جني: "حكى أحمد بن يحيى الحذف في نحو ذلك من المكسور، نحو: (شممت) وبابه، وذلك كله على تشبيه المضاعف بالمعتل العين"^(٩).

قلت: ومن أمثلة ذلك ما ورد في (لسان العرب): "قال ابن الأعرابي: سمعت أبا الحسن، يقول: (حسنت، وحسنت) و(ودنت، ووددت)"^(١٠).

ومثل ذلك ما ذكره ابن الأثير في حديث عوف بن مالك: فهجمت على رجلين، فقلت: هل حسنتا من شيء؟ قال ابن الأثير: "قيل: هو من باب: (ظننت، ومسنت) في (ظننت، وميسنت) في حذف أحد المثليين"^(١١).

خامساً: يرى الطبري أنّ للعرب في (ظننت) لغتين: الفتح في (الطاء)، والكسر فيها، وأنّ العرب من سننهم حذف أحد المثليين من المضاعف، وأنّ "العرب تفعل في الحروف التي فيها التضعيف ذلك، فيقولون في ميسنت: مسنت، وميسنت"^(١٢)، ووافقه فيما ذهب إليه الإمام الرازي.^(١٣)

سادساً: ذهب ابن جني في رأيه الآخر إلى جواز الحذف في الثلاثي المضاعف، ويرى أنّ "هذا الحذف في المكسور أسوغ؛ لأنه اجتمع فيه مع التضعيف الكسرة، وكلاهما مكروء، وهو قوله تعالى: (ظننت عليهِ عاكفاً)^(١٤)؛ أي: ظننت، وقالوا: مسنت يده؛ أي: ميسنتها"^(١٥).

٦- ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٨.

٧- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤١٨.

٨- ينظر: التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٠٣.

٩- ينظر: المحتسب ٢/٢٣٢.

١٠- ينظر: لسان العرب مادة: (حسس) ٦/٥٠.

١١- ينظر: النهاية في غريب الحديث ١/٣٨٧، وينظر: لسان العرب

(حسس) ٦/٥٠، و(حسا) ١٤/١٧٨.

١٢- ينظر: جامع البيان ١٨/٣٦٤.

١٣- ينظر: مفاتيح الغيب ٢٢/٩٦.

١٤- ينظر: سورة طه: ٩٧.

١٥- ينظر: المحتسب ١/٢٦٩.

١- ينظر: التسهيل ٣١٤، وينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٤٧، والمساعد ٤/١٩٦، وشفاء العليل ٣/١١٠٧.

٢- ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٥، والمحتسب ١/٢٦٩.

٣- ينظر مادة (ظنن) في: المحكم ١٠/٩، ولسان العرب ١٣/٢٧٣، و(حب) ١/٢٨٩.

٤- ينظر: المصباح المنير ٢/٦٨٥.

٥- ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/١٩٠، ١٩١، قال المحقق: "لم يذكر الصيغة بعد الحذف، وهي: ودنت، ودنت".

سابقاً: ذهب ابن جَيِّ -أيضاً- فيما نُقِلَ عنه^(١) إلى أن الكسرَ هو لُغَةُ أهل الحجاز، والفتح هو لُغَةُ تميم، وأنه لم يُقرأ في السبعة إلا بالفتح في قوله تعالى: (فَطَلَّمْ تَفَكَّهُونَ).^(٢)

ثامناً: نصَّ السَّمِينُ الحلبيُّ على أن الحذفَ مَقِيَّسٌ مُطَرِّدٌ بسبب سُكُونِ اللَّامِ عند الإِسْنادِ وسبب التقاء التَّضْعِيفِ والكسْرِ، فقال: "ولا يكونُ هذا الحذفُ إلا إذا سَكَنَتْ لَامُ الفِعلِ؛ وذكر بعضُ المتأخِّرين أن هذا الحذفَ مُنْقَاسٌ في كلِّ مضاعفِ العينِ واللَّامِ سَكَنَتْ لَامُهُ، وذلك في لُغَةِ سَلَمِ".

والذي أقولُه: إنَّه متى التتى التَّضْعِيفُ المذكورُ والكسرُ، نحو: (ظَلَّمْتُ، وَمَيْسَسْتُ) انقاس الحذفُ".^(٣)

تاسعاً: ورد في صحيح الإمام مُسلمٍ من حديث أنس بن مالكٍ في إحدى رواياته: "فَأَلَّفَ اللهُ بَيْنَ السَّحَابِ، وَمَكَّنَّا حَتَّى رَأَيْتُ الرَّجُلَ الشَّدِيدَ يُهْمُهُ نَفْسُهُ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ".^(٤)

قال التَّوويُّ: "ذكر القاضي فيه أنَّه رُوِيَ في سُخِّ بلادهم على ثلاثة أوجهٍ ليس منها هذا، ففي روايةٍ لهم (وَبَلَّئْنَا)، ومعناه: أَمَطَّرْنَا... وفي روايةٍ لهم: (وَمَلَّئْنَا) بالميمِ مُخَفَّفَةَ اللَّامِ، قال القاضي: ولعلَّ معناه: أَوْسَعْنَا مطراً، وفي روايةٍ: (مَلَّئْنَا) بالهمز".^(٥)

وروايةُ الحديث عند القاضي عياض، هي: "فَأَلَّفَ اللهُ بَيْنَ السَّحَابِ وَهَلَّتْنَا)، كذا رويناها بالهاء عن الأَسَدِيِّ، ومعناه: أَمَطَّرْنَا... وكان عند شيوخنا الصَّدِيقِ عن العذريِّ، والحشنيِّ عن الطَّبْرِيِّ، وغيرهم: (مَلَّئْنَا) بالميمِ مُخَفَّفَةَ مَكَانِ (هَلَّتْنَا)، فإن لم يكن تصحيفاً من (هَلَّتْنَا)، فلهلَّ معناه: أَوْسَعْنَا مطراً وَسَقِيًّا، وكذا قَيَّدَهُ القاضي التَّمِيمِيُّ عند الحِيتَانِيِّ: (مَلَّئْنَا) بهمزٍ وميمٍ، أو يكون (مَلَّئْنَا) مُشَدَّدَةَ اللَّامِ...".^(٦)

قال ابن الأثير: "وفي حديث الاستسقاء: (فَأَلَّفَ اللهُ السَّحَابَ وَمَلَّئْنَا)، كذا جاء في روايةٍ لمسلم، قيل: هي مِن المَلَّلِ؛ أي: كَثُرَ مطرها حتى مَلَّئْنَاها، وقيل: هي (مَلَّئْنَا) بالتَّخْفِيفِ...".^(٧)

قلت: روايةُ (مَلَّئْنَا) بالميمِ مُخَفَّفَةَ اللَّامِ، أصلها: (مَلَّئْنَا) بتضعيف اللَّامِ، غير أنَّه قد حُذِفَ من الفعل الحرفُ الأوَّلُ تخفيفاً، وإن لم يكن مُسْتَنَدًا إلى ضميرِ رَفْعٍ مُتَحَرِّكٍ، بل هو مُسْتَنَدٌ إلى تاءِ التَّائِيثِ السَّاكِنَةِ؛ وذلك لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ.

والرَّاجِحُ في هذه المسألة هو جوازُ الحذفِ في الفعلِ التَّلَاثِيِّ المضاعفِ على وزن (فَعَلَّ) بكسر العين، وهو مذهبُ خُذَّاقِ التَّحَوِّيِّينَ من المتقدِّمين والمتأخِّرين، كالرَّجَّاحِ^(٨)، والرَّخْشَرِيِّ^(٩)، وابنِ الشَّجَرِيِّ^(١٠)، والأستاذِ أبي عليِّ الشَّلُوبِيِّ^(١١)، والعكَبَرِيِّ^(١٢)، وابنِ يعيشِ^(١٣)، وابنِ الحاجبِ^(١٤)، وابنِ النَّاطِمِ^(١٥)، والرَّضِيِّ^(١٦)، وأبي حيتانِ الأندلسِيِّ^(١٧)، والمرادِيِّ^(١٨)، وابنِ هشامِ الأنصاريِّ^(١٩)، وابنِ عقيلِ^(٢٠)، وخالدِ الأزهرِيِّ^(٢١).

المبحث الثاني: حذفُ أحدِ المثلينِ من المضاعفِ الرَّائِدِ على التَّلَاثِيِّ عند الإِسْنادِ:

الفعل التَّلَاثِيُّ المضاعفِ المزيدِ فيه؛ نحو: (أَحَسَّ) و(أَحَبَّ) و(أَخَطَّ) إذا أُسْنِدَ إلى ضميرِ الرَّفْعِ المُتَحَرِّكِ؛ أي: (تاءِ الضَّميرِ، ونونِ السُّوْءِ، ونا الفاعلين)، يجوز فيه وجهان:^(٢٢)

- **الوجهُ الأوَّلُ:** الإِتِمَامُ، أي: بقاءُ الفعلِ على أصله؛ نحو: أَحَسَّسْتُ.

- **الوجهُ الثاني:** حَذْفُ عَيْنِ الفِعلِ، وثقلُ حركتها إلى الفاء؛ نحو: أَحَسْتُ.

وبهذا الوجه قرأ ابنُ مَسْعُودٍ قولَ اللهِ تعالى: (فَإِنَّ آخَسْتُمْ مِنْهُمِ نُشُدًّا)^(٢٣)، قرأها: (فَإِنَّ أَحَسَّسْتُمْ)^(١)، يُرِيدُ: (أَحَسَّسْتُمْ)، حَذَفَ عَيْنَ الكَلِمَةِ.

٨- ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٧٥.

٩- ينظر: المفصل ٣٩٣.

١٠- ينظر: أمالي ابن الشجري ١٧١/٢.

١١- ينظر: ارتشاف الضَّرْبِ ٢٤٧/١، وتوضيح المقاصد ١٠٠/٦، والمساعد ١٩٧/٤.

١٢- ينظر: التبيين في إعراب القرآن ٢/٩٠٣.

١٣- ينظر: شرح المفصل ١٠/١٥٣.

١٤- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٢/٥١٩.

١٥- ينظر: شرح الألفية ٨٦٨.

١٦- ينظر: شرح الشَّافِيَّةِ ٣/٢٤٥.

١٧- ينظر: ارتشاف الضَّرْبِ ١٠/٢٤٧.

١٨- ينظر: توضيح المقاصد ٦/١٠٠.

١٩- ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٤٧.

٢٠- ينظر: المساعد ٤/١٩٦.

٢١- ينظر: التصريح ٢/٣٩٧.

٢٢- ينظر: شرح المفصل ١٠/١٥٤.

٢٣- ينظر: سورة النساء: ٦.

١- ينظر: المساعد ٣/٣٥٠، والتَّصْرِيحُ ٢/٣٩٧.

٢- ينظر: سورة الواقعة: ٦٥.

٣- ينظر: الدرُّ المصون ٨/٩٩.

٤- ينظر: صحيح مسلم، (باب الدعاء في الاستسقاء) ٢/٦١٥، حديث رقم (٨٩٧).

٥- ينظر: شرح صحيح مسلم ٦/١٩٥.

٦- ينظر: إكمال المعلم بفوائد مسلم ٣/٣٢٣-٣٢٤.

٧- ينظر: النهاية في غريب الحديث ٤/٣٦٢، وينظر: لسان العرب (ملل) ٦٢٩/١١.

واقسم التحوين في المسألة إلى فريقين:

الفريق الأول: ذهب إمام النحاة سيبويه إلى أن هذا الحذف شاذٌ، ونص على أنه لم يرد منه في الزوائد على الثلاثة إلا الفعل (أحسن)، فقال - تحت عنوان (هذا باب ما شذ من المضاعف فشبهه باب أقمث، وليس بمثلث)، أي: ليس بمطرِدٍ -: "وذلك قولهم: (أحسن)، يريدون: أحسنست، و(أحسن)، يريدون: أحسنسن، وكذلك تفعل به في كل بناء تبني اللام من الفعل فيه على الشكون ولا تصل إليها الحركة، شبهوها ب(أقت)؛ لأنهم أسكنوا الأولى، فلم تكن لتثبت والآخرة ساكنة" (١)، ونص - رحمه الله - أنه لا يعلم من المضاعف شذ إلا هذه الأحرف.

وأكد سيبويه مذهبه في موضع آخر، فقال: "ومن الشاذ قولهم: أحسنست... لثما كثر في كلامهم كرهوا التضعيف، وكرهوا تحريك هذا الحرف الذي لا تصل إليه الحركة في (فعلت)، وفعلن) الذي هو غير مضاعف، فحذفوا" (٢).

وتابعه في مذهبه المبرد (٤)، وابن السراج (٥)، وأبو علي الفارسي (٦)، وابن جني (٧)، والأعلم الشنفرني (٨)، وابن عصفور (٩)، وابن الضائع (١٠)، وقد أوّل الشنفرني سبب شذوذ الحذف بأنه لثما أسند الفعل (أحسن) إلى ضمير الرفع المتحرك، سكن ما قبل الضمير، وهو التين الأخيرة، وقد كانت التين الأولى ساكنة مدغمّة في الأخيرة، فكرهوا تحريك واحدة منها، فحذفوا إحداها (١١).

الفريق الثاني: ذهب ابن مالك ومن وافقه إلى أن حذف عين الفعل المضاعف المزيد على الثلاثي المتصل بناء الضمير أو نونه جائز، وأنه وارد في لسان العرب، وأنه لغة سليم، فقال: "يجوز في لغة سليم حذف عين الفعل الماضي المضاعف المتصل بناء الضمير أو نونه" (١٢).

فقول ابن مالك (الفعل الماضي المضاعف): يفهم من إطلاقه أن الحذف يشمل الثلاثي المضاعف، ومزيده؛ لأن كلمة (الماضي المضاعف) أعم من أن يكون ثلاثياً، فيدخل فيها الثلاثي، ومزيده؛ نحو: أحسن، وأحب، وانحط؛ فيقال فيها: أحسنست، وأحبست، وانحطت (١٣).

والمسوغ الذي أجاز للقائلين بالحذف وكونه مقيساً، هو عامل التقل بسبب التضعيف والتزيادة في الفعل المضاعف المزيد على الثلاثي (١٤).

وقد تظافت الأدلة والعلل التي سوغت للقائلين بجواز حذف عين الفعل المضاعف المزيد على الثلاثي المتصل بناء الضمير أو نونه، ومنها:

أولاً: ذكر ابن سيده أن الحذف لغة سليم، حيث قال: "حكى الليثاني عن بني سليم: ما أحببت ذلك؛ أي: ما أحببت" (١٥).

ثانياً: ذهب أبو عبيدة (١٦) إلى أن العرب تحذف التضعيف؛ لأجل التخفيف، وروى بيت أبي زيد الطائي: (١٧)

خلا أن العتاق من المطايا ... أحسن به فهن إليه شوش

أراد: أحسنسن به، فحذف التين الأولى، وألغى حركتها على (الحاء).

ويؤيد ذلك -أيضاً- ما رواه القراء أن العرب تقول: "هل أحسنست صاحبك؟ وهل أحسنست؟" (١٨).

وقد بين ابن جني أن لغة الحذف تكمن في التقل الناتج عن التضعيف والهمزة، فقال: "أراد: أحسنسن، وهذا وإن كان مفتوحاً فإنه قد حمل الهمزة والزائدة، فازداد ثقلاً" (١٩).

ثالثاً: ذهب بعض أهل اللغة (٢٠) إلى أن معنى قوله تعالى: (وأعدت لهم ممتكاً) (١)، أي: هيأت، وأعدت، وأن أصل

١٣- ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١، وتوضيح المقاصد ١٠١/٦، والمساعد ١٩٦/٤، والتصريح ٣٩٧/٢.
١٤- ينظر: المختص ٢٦٩/١.
١٥- ينظر مادة (حجب) في: المحكم ٥٤٢/٢، ولسان العرب ٢٨٩/١.
١٦- ينظر: مجاز القرآن ٢٨/٢، ١٣٧.
١٧- ينظر: شعر أبي زيد الطائي ٩٦، والبيت من شواهد: المتعصب ٣٨٠/١، وأمالى ابن السجري ١٧٢/٢، وشرح المفصل ١٠٥٤/١٠.
١٨- ينظر: معاني القرآن للفراء ١٩٠/٢، ٣٤٢، وينظر: تهذيب اللغة (حس) ٢٦٣/٣، ولسان العرب ٥٠/٦.
١٩- ينظر: المختص ٢٦٩/١.
٢٠- ينظر: مادة (عد) في: تهذيب اللغة ١١٥/٢، والمحكم ٨٢/١، ولسان العرب ٢٨٤/٣.

١- ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٥٧/١، والكشف والبيان ٢٥٤/٣، والمحرر الوجيز ١٠/٢، ومفاتيح الغيب ٤٩٩/٩، والبحر المحيط ٥١٩/٣، واللباب في علوم الكتاب ١٨٨/٦.
٢- ينظر: الكتاب ٤٢١/٤.
٣- ينظر: الكتاب ٤٨٢/٤.
٤- ينظر: المقتضب ٣٨٠/١.
٥- ينظر: الأصول ٤٣٢/٣.
٦- ينظر: المسائل الحلبيات ١٤٠.
٧- ينظر: الخصائص ٤٣٨/٢.
٨- ينظر: النكت ١٢٣٤/٢.
٩- ينظر: الممتع ٦٦٠/٢.
١٠- ينظر رأيه في: المساعد ١٩٧/٤، ومع الهوامع ٢١٨/٢.
١١- ينظر: النكت ١٢٣٤/٢.
١٢- ينظر: التسهيل ٣١٤، وينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١، والمساعد ١٩٦/٤، وشفاء العليل ١١٠٧/٣.

المبحث الثالث: حذف أحد المثلين من فعل الأمر والمضارع المضاعف عند الإسناد:

إذا أُسند فعل الأمر والمضارع من الفعل الثلاثي المضاعف على وزن (فعل) مكسور العين أو مضمومها إلى ضائر الرفع المتحركة، جاز فيها وجهان:

- **الوجه الأول:** الإتمام؛ أي: بقاؤها على الأصل؛ نحو: اعْضُضْ، وَيَعْضُضْ، أَقْرُزْ، وَيَقْرُزْ.

- **الوجه الثاني:** حذف عين الفعل، ونقل حركتها إلى الفاء؛ نحو: عَضَّضْ، وَيَعْضُضْ، وَقَرَّرْ، وَيَقْرُرْ، بكسر القاف، أمرٌ ومضارعٌ من (قَرَّرْتُ بالمكان، أَقِرُّ به) بفتح العين في الماضي، وكسرها في المضارع.

أمَّا إذا كان الفعل الثلاثي المضاعف على وزن (فعل) مفتوح العين، فمضارعُه وأمرُه إذا أُسندا إلى ضائر الرفع المتحركة، جاز فيها وجهان:

- **الوجه الأول:** الإتمام، أي: بقاؤه على أصله؛ نحو: اقْرُرْ، وَيَقْرُرْ.

- **الوجه الثاني:** حذف عين الفعل، ونقل حركتها إلى الفاء؛ نحو: (قَرَّرْ)، و(يَقْرُرْ)، بفتح القاف، أمرٌ ومضارعٌ من (قَرَّرْتُ بالمكان، أَقِرُّ به) بكسر العين في الماضي، وفتحها في المضارع، وهي لغةٌ فصیحةٌ ثابتةٌ، حكاها البغداديون، فلا يُقبل قولٌ من أنكرها.^(١٤)

ومن شواهد المسألة قوله تعالى (وَقَرَّنَ فِي بُيُوتِكُمْ)^(١٥)، اختلف الفراء في فتح القاف وكسرها في الآية، فقرأ نافعٌ وعاصمٌ (وَقَرَّنَ) بفتح القاف، وقرأ الباقون من السبعة بكسرها (وَقَرَّنَ).^(١٦)

وحجته من قرأ بفتح القاف أو كسرها سواءً، وهي أنَّ الأصل فيها (اقْرُرْ)، بفتح الراء الأولى أو كسرها، مُخَذَفٌ؛ لِثِقَلِ التَّضْعِيفِ، وَتَقَلَّتْ كَسْرُهَا أَوْ فَتَحْتُهَا إِلَى (القاف)، فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ (القافُ)، أُسْتَعْفِي عَنْ هَمزةِ الوصل؛ لِأَنَّهَا اجْتَلَبَتْ لِسُكُونِ (القافِ)، مُخَذَفٌ، فَصارت: (وَقَرَّنَ) و(وَقَرَّنَ).^(١٧)

١٤- ينظر: كتاب الأفعال لابن القطاع ٤٤/٣، وحجة القراءات ٥٧٧، وشرح الكافية الشافية ٢١٧/٤، وارتشاف الضرب ٢٤٧/١، وتوضيح المقاصد ١٠٢/٦.

١٥- ينظر: سورة الأحزاب: ٣٣.

١٦- ينظر: السبعة ٥٢١، والتيسير ١٧٩.

١٧- ينظر: مجاز القرآن ١٣٧/٢، ومعاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢، والحجة للقراء السبعة ٤٧٥/٥، وحجة القراءات ٥٧٧، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٤١/٤.

الفعل: (أَعَدَدَتْ) غير أنَّه أُبدلت إحدى الباليين تاءً، كراهية اجتماع المثلين، كما يُقَرُّ منها إلى الإدغام، أو إلى الحذف ك(أَحَسَّتْ) في (أَحَسَّسَتْ)، أو إلى إبدال الثاني منها ياءً؛ لئلا يلتقي حرفان من جنسٍ واحدٍ، يقول المبرِّدُ: "اعلم أنَّ التَّضْعِيفَ مُسْتَتَمِلٌ، وَأَنَّ رَفْعَ اللِّسَانِ عَنْهُ مَرَّةً وَاحِدَةً، ثُمَّ العُودَةُ إِلَيْهِ، لَيْسَ كَرَفْعِ اللِّسَانِ عَنْهُ وَعَنِ الحَرْفِ الَّذِي مِنْ مَخْرَجِهِ، وَلَا فَصْلَ بَيْنَهُمَا فَلِذَلِكَ وَجِبَ."

وقومٌ من العرب إذا وقع التَّضْعِيفُ أبدلوا (الياء) من الثاني؛ لئلا يلتقي حرفان من جنسٍ واحدٍ؛ لِأَنَّ الكسرةَ بعضُ الياءِ، وَأَنَّ (الياء) تغلب على الواو رابعةً فما فوقها حتى تُصيرها ياءً لا يكون إلا ذلك، وقد مضى هذا، وذلك قولهم في (تَقَضَّضْتُ): (تَقَضَّيْتُ) وفي (أَمَلَّتْ): (أَمَلَيْتْ)، وكذلك (تَسَرَّيْتُ): في (تَسَرَّرْتُ).^(١)

رابعاً: ورد الحذف -أيضاً- في الحديث النبوي الشريف: "قال رجل: يا رسول الله، كيف تُفَرِّضُ صلاتنا عليك وقد أَرَمْتُمْ؟ - يعني: بليتت، فقال: "إِنَّ الله قد حَرَّمَ عَلَى الأَرْضِ أَنْ تَأْكُلَ أَجْسَادَ الأنبياءِ".^(٢)

قال ابن الأثير: "أَرَمْتُ) بوزن: صَرَبْتُ، وأصله: (أَرَمَمْتُ)؛ أي: بليتت، مُخَذَفٌ إحدى الميمين، كما قالوا: (أَحَسَّتْ) في (أَحَسَّسَتْ)."^(٤)

والرابع في هذه المسألة هو جواز حذف عين الفعل المضاعف المزيد على الثلاثي المتصل بناء الضمير أو نونه، وهو مذهب جماعة من النحويين، كالرَّجَّاح^(٥)، وابن السَّجَرِيِّ^(٦)، وأبي عليِّ السَّلوِيِّ^(٧)، وابن يعيش^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، والرَّضِيِّ^(١٠)، وأبي حيان الأندلسي^(١١)، وابن عَقِيلِ^(١٢)، والسَّمِينِ الحلبي^(١٣).

١- ينظر: سورة يوسف ٣١.
٢- ينظر: المقتضب ٣٨١/١، وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٨٧/١.
٣- ينظر: سنن ابن ماجه (بابٌ) في فضل الجمعة) ٣٤٥/١، حديث (١٠٨٥).
٤- ينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر ٢٦٦/٢، وينظر: لسان العرب (رم) ٢٥٣/١٢.
٥- ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٣٧٥/٣.
٦- ينظر: أمالي ابن السجري ١٧١/٢.
٧- ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١، والمساعد ١٩٧/٤.
٨- ينظر: شرح المفصل ١٥٤/١٠.
٩- ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٥١٩/٢.
١٠- ينظر: شرح الشافية ٢٤٥/٣.
١١- ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١.
١٢- ينظر: المساعد ١٩٦/٤.
١٣- ينظر: الدر المصون ٩٩/٨.

قال ابن الأبياري: "إنَّا حذفتِ الرّاء؛ لتكرّرها مع نظيرها، وتكرّرها في نفسها، فإنّها حرفٌ تكرير، وإذا استقبلتِ التّكريرُ والتّضعيفُ في حرفٍ غير مكرّرٍ، ففي المكرر أُولى، وإذا كانوا قد حذفوا للتّضعيف في الحرف، فقالوا في (زب): (زب)، وفي (أن): (أن)، والحرف لا يدخله الحذف، فلأنَّ يحذفوا في الفعل الذي يدخله الحذف أُولى".^(١)

وبناءً على ما ذكر آنفاً فقد اختلف التّحويّون في جواز الحذف في أمر التّلاثي المضاعف ومضارعه على مذهبين:

المذهب الأوّل: ذهب بعض التّحويّين إلى عدم جوازه^(٢)، وتمنّ ذهب إلى ذلك:

أ- سيبويه في (الكتاب)، فقد حكم على الباب بالشّدوذ في الماضي التّلاثي المضاعف والزائد، فمن باب أُولى أمره ومضارعه، وهو - أيضاً- مذهب من وافقه.

ب- صرح أبو العباس ثعلبٌ فيما روي عنه- أنّ الحذف لا يكون إلّا في التّلاثي المضاعف المكسور العين، ك(شيم) وبابه.^(٣)

ج- نص أبو حنّان أنّ الأستاذ أبا عليّ الشّلوّيين زعم أنّ الحذف مُطرّدٌ في كلّ فعلٍ ثلاثي مضاعفٍ مكسور العين، وكذلك مزيدة.^(٤)

د- ذهب الشّيوطيّ إلى أنّ وقوع الحذف فيها قليلٌ، وجعل منه الآية.^(٥)

المذهب الثّاني: ذهب بعض التّحويّين^(٦)، ومنهم ابن مالك إلى جواز الحذف في أمر التّلاثي المضاعف المكسور العين ومضارعه، وقاس عليه المضموم في التّقل؛ لأنّ فكّ المضموم أثقل من فكّ المكسور، فهو أحقّ بجواز الحذف؛ أمّا مفتوح العين فنصّ على أنّ الحذف فيه قليلٌ، ولا يقاس على ما ورد منه، فقال في (الكافية الشّافية):

و(قَرَنَ) فِي (أَفْرَزَنَ) وَقَسَ مُعْتَضِبًا

ولا تَقَسُ مَفْتُوحَ عَيْنٍ، وَأَرَى ... مَن قَاسَ ذَا الصَّمِّ حَرًا أَنْ يُعْذِرَا
وقال في (شرحها): "وكذلك يُستعمل، نحو: (بُشْرَنَ) و(أَفْرَزَنَ)، فيقالُ فيها: (يَقْرَنَ)، و(قَرَنَ)، لكن فَتْحُ الفَاءِ مِنْ هَذَيْنِ وَشِبْهَيْهِمَا غَيْرُ جَائِزٍ.

وإن كانت العينُ مَفْتُوحَةً فالحذف قليلٌ، حكاها القراء، ولا يقاس على ما ورد منه، ولا يُجمل عليه إن وُجد عنه مندوحةٌ.

وقد حمّل بعض العلماء على ذلك قراءة نافع وعاصم: (وقَرَنَ) في بُيُوتِكُنَّ) زاعماً أنّه يقال: (قَرَرْتُ بِالْمَكَانِ أَقْرًا)، كما يقال: (قَرَرْتُ بِهِ أَقْرًا)، ذكر ذلك ابن القَطّاع.

وقيل: إنّه من (قَارَ يَقَارُ) على زبّه (خَافَ يَخَافُ) ومعناه: الاجتماع؛ أي: اجتمعن في بُيُوتِكُنَّ؛ وكونه من المضاعف أُولى".

ومثال ذب الصّم من المضاعف: (اغضض)، لو قيل فيه: (غضض) قياساً على (قَرَنَ) لجاز، وإن لم أره منقولاً؛ لأنّ فكّ المضموم أثقل من فكّ المكسور، وإذا كان فكّ المفتوح قد فر منه إلى الحذف في (قَرَنَ) المفتوح القاف، ففعل ذلك بالمضموم أحقّ بالجواز.^(٧)

وفي (الألفية) ذهب إلى أنّ الحذف يأتي في مكسور العين ويُقل في المفتوح، فقال:

و(قَرَنَ) فِي (أَفْرَزَنَ) وَ(قَرَنَ) تَقَلًّا

قال ابن النّاطم: "الصّابط في هذا التّحو: أنّ المضارع على (يفعل) إذا كان مضاعفاً سكن الآخر؛ لاتصاله بنون الإناث، فجاز تخفيفه بحذف عينه، بعد نقل حركتها إلى الفاء، وكذلك الأمر منه".^(٨)

وظاهر كلام ابن مالك في (التّسهيل) عدمُ اجتراد الحذف، فإنّه قال: "وربّما فُعل ذلك بالأمر والمضارع".^(٩)

واختلف مريدو ابن مالك فيما يجوز فيه الحذف على فريقين:

الفريق الأوّل: ذهب إلى جواز الحذف مُطلقاً في أمر المضاعف ومضارعه، سواً أ كانا مكسورين العين، أم مضمومينها، أم

١- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٢٦٩.

٢- ينظر: توضيح المقاصد ١/١٠١، والمساعد ٤/١٩٧.

٣- ينظر: المحتسب ٢/٢٣٢.

٤- ينظر: ارتشاف الضرب ١/٢٤٧، وينظر: توضيح المقاصد ٦/١٠٠، والتصریح ٢/٣٩٧.

٥- ينظر: همع الهوامع ٢/٢١٩.

٦- ينظر: معاني القرآن للفراء ٢/٣٤٢، والمحتسب ٢/٢٣٢، وشرح الشافية ٣/٢٤٥، وشرح الألفية لابن الناطم ٨٦٩، وارتشاف الضرب ١/٢٤٧.

وَأَوْضَحَ الْمَسَالِكُ ٣/٣٤٨، وَالْمَسَاعِدُ ٤/١٩٧-١٩٩.

٧- ينظر: شرح الكافية الشافية ٤/٢١٦٩-٢١٧١.

٨- ينظر: شرح الألفية لابن الناطم ٨٦٩، وينظر: توضيح المقاصد ٦/١٠٠-١٠٢، ومنهج السالك ٤/٣٤٤.

٩- ينظر: التّسهيل ٣١٤، وينظر: توضيح المقاصد ٦/١٠١، والمساعد ٤/١٩٧، ومنهج السالك ٤/٣٤٤.

مفتوحها، ومَن قال بذلك أبو حيان^(١)، وابنُ عقيلٍ في (المساعد)^(٢).

الفرق الثاني: ذهب إلى جواز الحذف في أمر المكسور العين ومُضارِعِه، وكذلك المضمومُ منها، أمَّا المفتوحُ فنُصِّوا على أنَّ تخفيفه نادرٌ، ومَن قال بذلك ابنُ التَّائِمِ^(٣)، والمرادِي^(٤)، وابنُ هشامِ الأَنْصَارِيِّ^(٥)، وابنُ عقيلٍ في (شرح الألفيَّة)^(٦).

وقد جاءت الأدلَّةُ تُؤيِّدُ أصحابَ المذهبِ الثاني القائلِ بجواز الحذف في أمر المضاعفِ ومُضارِعِه، مع اختلافهم فيما يجوز فيه الحذف، ومن الأدلَّةُ:

أولاً: صرَّحَ الفَرَّاءُ بجواز الحذف في أمر المضاعفِ المكسورِ العينِ ومُضارِعِه، وبَيَّنَّ أنَّ العربَ استعملته في كلامها، لكنَّه لم يكن كاستعمالِ (فَعَلْتُ، وفَعَلْتُمْ، وفَعَلْنَ) بالوجهين جميعاً؛ أي: بكسر الفاء وفتحها، ووضَّحَ أنَّ سببَ الحذفِ هو سُكونُ لامِ الفعل؛ لانصالتها بنونِ اليُسوةِ في (فَعَلْنَ) و(يَفْعَلْنَ)، فقال: "من العرب من يقول: (واقْرُزْنَ في بُيُوتِكُنَّ)، فلو قال قائلٌ: (وقِرْنَ) بكسر القاف، يريد: (واقِرُزْنَ)، بكسر الرَّاءِ، فيحوِّلُ كسرةَ الرَّاءِ إذا سَقَطَتْ إلى القافِ كان وجهًا.

ولم نجد ذلك في الوجهين جميعاً مُستعملًا في كلام العرب إلا في: (فَعَلْتُ، وفَعَلْتُمْ، وفَعَلْنَ)، فأما في الأمرِ والنهيِ المُستقبلِ فلا، إلا أنَّ جَوْرَنا ذلك: لأنَّ اللامَ في اليُسوةِ ساكنةٌ في (فَعَلْنَ، ويَفْعَلْنَ) فجاء ذلك"^(٧).

ثانياً: حكى الفَرَّاءُ أنَّه سمعَ أعرابياً من بني ثُمَيْرٍ، يَحذفُ في الفعلِ المضارعِ المضاعفِ المكسورِ العينِ، فيقول: "(يَنْحَطُّنَ من الجَبَلِ)، يريد: (يَنْحَطُّنَ)".^(٨)

ثالثاً: بما يُعزِّزُ جوازَ الحذفِ في أمر المضاعفِ المُتَّصِلِ بضميرِ الرَّفْعِ المُتحرِّكِ ومُضارِعِه، قراءةُ أبي حيوَةَ (وعَزَّيْني)^(٩)، مُحَقِّقُهُ، قال ابنُ جَتي: "غيرَ أنَّه حَقَّفَ الكلمةَ بحذفِ الرَّايِ الثانيَّةِ أو الأولى، كما حكاها ابنُ الأعرابيِّ من قولهم: (طَلَّتْ ذاك)؛ أي: (طَلَّتْ) ...

وذلك كلُّه على تشبيه المضاعفِ بالمعتلِّ العينِ، لكن (عَزَّيْني) أغربُ منه كلُّه، غيرَ أنَّه مثلهُ في أنَّه مَحذوفٌ للتَّخفيفِ"^(١٠).

قلت: أضلُّ الفعلِ: (عَزَّيْني) بتضعيفِ الرَّايِ، والفعلُ لم يُسند إلى ضميرِ رَفْعِ مُتحرِّكٍ، بل إلى ياءِ المُتكلِّمِ؛ غيرَ أنَّ الفعلَ حَقَّفَ بحذفِ أحدِ الرَّايينِ؛ وذلك لِثقلِ التَّضعيفِ، فمن بابِ أوَّلَى تخفيفُ ما أُسند إلى ضميرِ الرَّفْعِ المُتحرِّكِ؛ نحو: (انْحَطُّنَ) و(عُضِّنَ) و(يَنْحَطُّنَ).

رابعاً: يرى الرَّضِيُّ أنَّ الحذفَ يجوز في لغةِ سُلَيْمِ، لكن "الحذفُ عندهم في الماضي أكثرُ منه في المضارعِ والأمر"^(١١).

المبحث الرابع: الخلاف في الحذف المَحذوفِ في الفعلِ المُضاعفِ:

اختلفَ التَّحويُّونَ في الحذفِ المَحذوفِ من الفعلِ المضاعفِ عندِ إسنادِه إلى ضائرِ الرَّفْعِ المُتحرِّكَةِ على ثلاثةِ مذاهبٍ:

المذهب الأول: مذهبُ جمهورِ التَّحويِّينَ يرونَ أنَّ الحذفَ المَحذوفِ هو الحرفُ الأوَّلُ من الفعلِ المُضاعفِ؛ أي: (عينُ الفعلِ)، وذلك أنَّهم شَبَّهوا المضاعفَ بالمعتلِّ العينِ، فوزنُ (ظَلَّتْ) عندهم: (فَلَّتْ)، ووزنُ (أَحَسَّتْ): (أَقَلَّتْ)، ومَن قال بذلك: سيبويه في أحدِ رأيه^(١٢)، والفَرَّاءُ^(١٣)، والمبردُ^(١٤)، والفارسيُّ^(١٥)، وابنُ جَتي^(١٦)، وابنُ زنجلة^(١٧)، وابنُ الأَنيبارِيِّ^(١٨)، وابنُ عَصْفورِ^(١٩)، وابنُ مالِكِ في (التَّسهيلِ)^(٢٠)، وابنُ التَّائِمِ^(٢١)، والرَّضِيُّ^(٢٢)، وأبو حَيَّانِ الأندلسيِّ^(٢٣)، وغيرهم.

وَحجَّتُهُم في ذلك هو: "أنَّه لَمَّا اجتمعَ المثلانِ في كلمةٍ واحدةٍ، وتعدَّرَ الإدغامُ؛ لسكونِ الثانيِّ منها، ولم يُمكنَ تحريكُه؛ لِاتصالِ الضَّميرِ

١٠- ينظر: المحتسب ٢٣٢/٢، وينظر: البيان في غريب إعراب القرآن

٣١٤/٢، والفريد في إعراب القرآن المجيد ١٥٩/٤.

١١- ينظر: شرح الشافية ٢٤٥/٣.

١٢- ينظر: الكتاب ٤٨٣/٤.

١٣- ينظر: معاني القرآن ١٩٠/٢.

١٤- ينظر: المقتضب ٣٨٠/١.

١٥- ينظر: المسائل الحليبات ١٣٩.

١٦- ينظر: المحتسب ١٢٣/١.

١٧- ينظر: حجة القراءات ٥٧٧.

١٨- ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن ٤١٨/٢.

١٩- ينظر: الممتع ٦٦١/٢.

٢٠- ينظر: ٣١٤.

٢١- ينظر: شرح الألفية ٨٦٨.

٢٢- ينظر: شرح الشافية ٢٤٥/٣.

٢٣- ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١.

١- ينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١.

٢- ينظر: المساعد ١٩٧/٤-١٩٩.

٣- ينظر: شرح الألفية ٨٦٩.

٤- ينظر: توضيح المقاصد ١٠٢/٦.

٥- ينظر: أوضح المسالك ٣/٣٤٨، وينظر: التصريح ٣٩٧/٢.

٦- ينظر: شرح الألفية ٥٣٦/٢.

٧- ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢.

٨- ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٤٢/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١.

وشفاء العليل ١١٠٧/٣.

٩- ينظر: سورة ص: ٢٣.

به، حَذَفُوا الأوَّل منها حَذْفًا على غير قياس، وهو الحَرْف المتحرِّك^(١).

المذهب الثاني: يرى أنَّ الحرف المحذوف هو الحرف الثاني من الفعل المضاعف؛ أي: (لام الفعل)، فوزنُ (ظَلْتُ) عندهم: (فَعْتُ)، ووزنُ (أَحْسْتُ): (أَفَعْتُ)، ومَن قال بذلك: سيبويه في رأيه الآخر^(٢)، وابن مالك في (شرح الكافية الشافية)^(٣).

وحجَّتُهُم في ذلك هو: "أَنَّ التَّيْلَ إِثْمًا يَحْصَلُ عِنْدَهَا"^(٤)، قال سيبويه: "فإذا قلت: (لم أَحْس) لم تَحذف: لأنَّ (اللام) في موضع قد تدخله الحركة، ولم يُن على سُكونٍ لا تناله الحركة، فهم لا يكرهون تحريكها.

ألا ترى أنَّ الذين يقولون: (لا تَرَدُّ)، يقولون: (زَدَدْتُ) كراهيةً للتَّحريك في (فَعَلْتُ)، فلَمَّا صار في موضع قد يُحَرِّكون فيه (اللام) من (زَدَدْتُ) أثبتوا الأوَّل؛ لأنَّه قد صار بمنزلة تحريك الإعراب إذا أدرك، نحو: (يقول، ويبيع).

وإذا كان في موضع يَحْتَمِلون فيه التَّضْعِيفَ لكراهية التَّحريك حذفوا؛ لأنَّه لا يلتقي ساكنان^(٥).

المذهب الثالث: يرون أنَّ الحرف المحذوف من الفعل المضاعف هو أحد الحرفين، ومَن قال بذلك: أبو عبيدة^(٦)، وابن السَّراج^(٧)، وابن السَّجري^(٨)، والأعلم الشَّنجري^(٩).

والقرائن تُؤيِّد مذهب جمهور التَّحويين القائل بأنَّ الحرف المحذوف هو الحرف الأوَّل من الفعل المضاعف؛ أي: (عين الفعل)، ومن تلك القرائن:

أولاً: شَبَّهَ الفِعْلُ المضاعفِ بالفعل المعتلَّ العين، حُذِفَ منه في مَوْضِعِ حَذْفِ الفعل المعتلِّ؛ يقول المبرِّدُ: "فقالوا: (أَحْسْتُ) و(أَمْسْتُ)، كما قالوا: (أَقَمْتُ) و(أَزَدْتُ)، وقالوا: (مَسْتُ) و(ظَلْتُ)، كما قالوا: (كَلْتُ) و(بَعْتُ)، كأنَّها استويا في باب (رَدُّ، وقام)"^(١٠).

ثانياً: حَذَفَ الثَّانِي من المثلين نَحْتاج بسببه إلى تسكين الأوَّل؛ لاتصال الفعل بضمير الرَّفْعِ المتحرِّك الذي يُسَكِّن له ما قبله.

ثالثاً: حَذَفَ الثَّانِي من المثلين يُؤدِّي ذلك إلى تكثير التَّغْيِيرَاتِ.^(١١)

وبناءً على ذلك فإنَّ حَذْفَ الأوَّل من المثلين يَدْفَع تلك التَّغْيِيرَاتِ، يقول ابن سيده: "فإن قلت: وما الدليل على أنَّ المحذوف الأوَّل؟ وما تُتَكْرَم من أن يكون الثَّانِي؟

فالدليل على أنَّه الأوَّل، قولُ مَنْ قال في (ظَلَلْتُ): (ظَلَلْتُ) وفي (مَسَسْتُ): (مَسَسْتُ)، فألقت حركة (العين) المحذوفة على (الفاء)، كما ألقتها عليها في (خَفْتُ) و(هَبْتُ) و(ظَلْتُ).

وبدلُّ -أيضاً- سُكُونِ الحرفِ قبل الضَّميرِ في (ظَلْتُ) و(ظَلَلْتُ)، كما سَكَنَ في (ضَرَبْتُ)، ولو كان المحذوف (اللام) دون (العين)؛ لتحرَّك ما قبل الضَّمير ولم يُسَكَّن، فقد دلَّك هذا على أنَّ المحذوف الأوَّل لا المتكرَّر^(١٢).

المبحث الخامس: حَذْفُ أحد المثلين في لغات بعض قبائل العرب:

ذهب ابن مالك في (التسهيل) إلى أنَّ الحذف جائزٌ في لغة سليم؛ فقال: "يجوز في لغة سليم حَذْفُ عين الفعل الماضي المضاعف المتصلِّ بناء الضَّمير أو نونه"، ومَّا ورد في لغة سليم شاهداً على الحذف، قول الخنساء^(١٣):

فَطَلْتُ لها أَبْيَعي غزيرة ... وقلبي ممَّا دَكَّرْتنيه موجِّع

قلت: هذه الظاهرة وردت -أيضاً- في غير لغة سليم، حيث جاءت في لغات بعض القبائل، وهو ما يتَّه عليه الرُّضِيُّ بقوله: "وربَّما استعمله غيرُهم"^(١٤) ومن القبائل التي استعملت ظاهرة الحذف في لغتها:

أولاً: قبيلة طيء: ومن شواهد ذلك قولُ أبي زُبَيْد الطائي^(١٥):

خلا أنَّ العتاق من المطايا ... أَحْسَنَ به فَهْنٌ إليه شؤس

أراد: أَحْسَسَنَ به، فحذف (السين) الأوَّل، وألقت حركتها على (الحاء).

١- ينظر: شرح المفصل ١٠/١٥٣.

٢- ينظر: الكتاب ٤/٤٢٢.

٣- ينظر: ٤/٢١٧٠.

٤- ينظر: التصريح ٢/٣٩٧.

٥- ينظر: الكتاب ٤/٤٢١.

٦- ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٨.

٧- ينظر: الأصول ٣/٤٣٢.

٨- ينظر: أمالي ابن السجري ٢/١٧١٧.

٩- ينظر: النكت ٢/١٢٣٤.

١٠- ينظر: المقتضب ١/٣٨٠، وينظر: شرح المفصل ١٠/١٥٣.

١١- ينظر: شرح المفصل ١٠/١٥٣.

١٢- ينظر: المخصص ٥/٢٢٣.

١٣- ينظر: ديوان الخنساء ٢٤٢.

١٤- ينظر: شرح الشافية ٣/٢٤٥.

١٥- ينظر: شعر أبي زبید الطائي ٩٦، والبيت من شواهد: مجاز القرآن ٢/٢٨، والمقتضب ١/٣٨٠، والخصائص ٢/٤٣٨، والختاسب ١/١٢٣، وأمالي ابن السجري ٢/١٧٢، و شرح المفصل ١٠/١٥٤، والمساعد ٤/١٩٩.

ومثله قول الطَّرْمَاحِ الطَّائِي: (١)

آدَنَ التَّاوِي بِيئُونَةٍ ... ظَلَّتْ مِنْهَا كَصَرِيحِ الْفَدَامِ

ثانياً: قبيلة بني نُمَيْرٍ: ومن شواهد ذلك ما رواه الفَرَّاءُ، فقال: "قال أعرابي من بني نُمَيْرٍ: (يُنْحَطُّونَ مِنَ الْجَبَلِ)، يريد: (يُنْحَطُّونَ)". (٢)

(يُنْحَطُّونَ)". (٢)

ثالثاً: أهل الحجاز: روى ابن جَبِّي - فيما نُقِلَ عنه - أنَّ كَسَرَ (الظَّاء) من (ظَلَّتْ)، لُغَةٌ أهل الحجاز، وفتحها لُغَةٌ تميم، ولم يُقرأ في السَّبْعَةِ إِلَّا بِالْفَتْحِ. (٣)

ولم يُوافقه خالد الأزهرِي، وقال: "ينبغي العكس، فإنَّ الفتح جاء في القرآن، والقرآن نزل بلُغَةَ أهل الحجاز". (٤)

قلت: نعم القرآن نزل بلُغَةَ أهل الحجاز خاصَّةً، ولُغات العرب عامَّةً، لكنَّ يُؤيِّد ما رواه ابن جَبِّي رواية أبي منصور الأزهرِي: "من العرب من يحذف لام (ظَلَّلْتُ) ونحوها حيث يظهران، فأما أهل الحجاز فيكسرون (الظَّاء) على كسرة اللَّام التي أُلقيت، فيقولون: (ظَلْنَا) و(ظَلَّمْ)" (٥)، ويؤكد ذلك -أيضاً- الفَيَّومِي بأنَّ أهل الحجاز يكسرون الحرف الأوَّل. (٦)

رابعاً: قبيلة عُقَيْلٍ: ومن شواهد ذلك ما أنشده أبو زيدٍ لرجلٍ من بني عُقَيْلٍ: (٧)

أَلَمْ تَعَلَّمِي مَا ظَلَّتْ بِالْقَوْمِ وَاقِفًا ... عَلَى طَلَلٍ أَصَحَّتْ مَعَارِفُهُ فَفَرَا

ومثله قول ليلي الأُخَيْلِيَّة: (٨)

فَطْلَانِ نَشَاوِي بِالْعِيُونِ كَأَتْهَا ... شُرُوبِ بَدَتْ عَنْ مَرْزَبَانٍ مُحَجَّجٍ

خامساً: قبيلة بني عامرٍ: روى الفَيَّومِي أنَّ بني عامرٍ يفتحون (الظَّاء) من (ظَلَّتْ)، وأهل الحجاز يكسرونه؛ فقال: "وإذا أسندت هذا الباب إلى ضميرٍ مرفوعٍ، ففيه ثلاث لُغاتٍ: أكثرها فكُّ الإدغام؛ نحو: شَدَّدْتُ أَنَا، وشَدَّدْتُ أَنْتَ، وكذلك: ظَلَّلْتُ قائماً. والثَّانِيَّةُ: حذف العين تخفيفاً مع فتح الأوَّل؛ نحو:

ظَلَّتْ قائماً، و(فَطْلَانُ تَفَكَّهُونَ) (٩)، وهذه لُغَةُ بني عامرٍ، وفي الحجاز الحجاز بكسر الأوَّل تحريكاً له بحركة العين؛ نحو: ظَلَّتْ قائماً. والثَّالِثَةُ: وهي أقلُّها استعمالاً إبقاء الإدغام كما لو أُسْنِدَ إلى ظاهرٍ، فيقال: شَدَّدْتُ، ونحوه". (١٠)

وقد بين ابن جَبِّي أنَّ ما رواه أبو زيدٍ من مجيء الحذف في لُغَةَ عُقَيْلٍ ليس من لغتهم، فقال: "فكسروا (الظَّاء) في إنشادهم وليس من لغتهم" (١١)، وجعله من باب تركيب اللُغات حيث: "تتلاقى أصحاب اللُغتين فسمع هذا لُغَةَ هذا، وهذا لُغَةَ هذا، فأخذ كلُّ واحدٍ منها من صاحبه ما صمَّه إلى لغته، فتركبت هناك لُغَةُ ثالثة".

وقال في الباب نفسه: "اعلم أنَّ العرب تختلف أحوالها في تلقي الواحدٍ منها لُغَةَ غيره، فمنهم من يَحْتَفِ وَيُسْرِعُ إلى قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لُغته البتَّة، ومنهم من إذا طال تكرر لُغَةَ غيره عليه لصقَّ به، ووُجِدَتْ في كلامه" (١٢).

الحاتمة:

الحمد لله على إحسانه، والشُّكر له على توفيقه وامتنانه، وبعد:

فقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج؛ منها:

أولاً: يرى سيبويه ومن وافقه أنَّ حذف أحد المثلين من الفعل الثلاثي المضاعف عند الإسناد لم يُحفظ إلا في فعلين؛ هما (ظَلَّ، مَسَّ)، والدراسة بيَّنت بأنَّ الحذف جاء في غيرها؛ نحو: (ظَنَّ، حَسَّ، هَمَّ، ودَّ، شَمَّ، ملَّ).

ثانياً: يرى سيبويه ومن وافقه أنَّ حذف أحد المثلين من المضاعف الرائد على الفعل الثلاثي عند الإسناد لم يُحفظ إلا في فعلٍ واحدٍ، هو (أَحَسَّ)، والدراسة بيَّنت بأنَّ الحذف جاء في غيره؛ نحو: (أَحَبَّ، انْحَطَّ، أَرَمَّ، أَعَدَّ).

ثالثاً: بيَّنت الدراسة أنَّ الحذف جاء -أيضاً- في أمر المضاعف، ومضارعِه؛ نحو: (غُضِّنَ، وَغُضِّنَ)، و(قَرَنَ، وَيَقْرَنَ)، بكسر القاف أو فتحها، وكذلك (يُنْحَطُّونَ)، ولم يذكرها سيبويه.

رابعاً: بيَّنت الدراسة أنَّ حذف أحد المثلين عند الإسناد لم يكن خاصاً بلُغَةَ سُليمٍ، فقد جاء الحذف في لُغات بعض قبائل العرب، كبنِي عُقَيْلٍ، وبنِي نُمَيْرٍ، وبنِي عامرٍ، والطَّائِيينَ، وأهلِ الحجاز.

١- ينظر: ديوان الطرماح ٢٣١.

٢- ينظر: معاني القرآن ٣٤٢/٢، وينظر: ارتشاف الضرب ٢٤٧/١، وشفاء وشفاء العليل ١١٠٧/٣.

٣- ينظر: المساعد ٣٥٠/٣.

٤- ينظر: التصريح ٣٩٧/٢.

٥- ينظر: تحذيب اللغة (ظل) ٢٥٦/١٤.

٦- ينظر: المصباح المنير ٦٨٦/٢.

٧- ينظر: المحكم (ظلل) ٤/١٠، وكتاب الأفعال لابن القطاع ٥٧٩/٣، ولسان العرب (ظلل) ٤١٥/١١.

٨- ينظر: ديوان الخنساء ٢٦.

٩- سورة الواقعة: ٦٥.

١٠- ينظر: المصباح المنير ٦٨٥/٢-٦٨٦.

١١- ينظر: الخصائص ٣٨٢/١.

١٢- ينظر: الخصائص ٣٨٤/١.

المراجع

- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د.عبد الرحمن علي سليمان، ط ١، ١٣٩٦هـ، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.
- التيسير في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق: اوتو تريزل، ط ٢، ١٤٠٤هـ، بيروت، دار الكتاب العربي.
- جامع البيان في تأويل القرآن، لابن جرير الطبري، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط ١، ١٤٢٠هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- جامع البيان في القراءات السبع المشهورة، لأبي عمرو الداني، مجموعة من الرسائل المحققة، ط ١، ١٤٢٨هـ، الإمارات، جامعة الشارقة.
- الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط ٢، ١٣٨٤هـ، القاهرة، دار الكتب المصرية.
- الجمل في النحو، للزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط ٣، ١٤٠٧هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- الجواهر الحسان في تفسير القرآن، لأبي زيد الثعالبي، تحقيق: الشيخ محمد علي معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط ١، ١٤١٨هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- حجة القراءات، لابن زنجلة، تحقيق وتعليق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة.
- الحجة للقراء السبعة، لأبي علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، ط ٢، ١٤١٣هـ، دمشق، دار المأمون للتراث.
- الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٣، ١٤٠٣هـ، بيروت، عالم الكتب.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، ط ١، ١٤٠٦هـ، دمشق، دار القلم.
- ديوان الحنساء، تحقيق: أنور أبو سويم، ط ١، ١٩٨٨م، دار عمّار.
- ديوان الطرماح، تحقيق: عزة حسن، ط ٢، ١٤١٤هـ، بيروت، دار الشرق العربي.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق ودراسة: د. رجب عثمان محمد، ط ١، ١٤١٨هـ، القاهرة، مكتب الخانجي.
- الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، ط ١، ١٤٠٥هـ، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- إكمال المعلم بفوائد مسلم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي، تحقيق: د. يحيى إسماعيل، ط ١، ١٩٩٨م، المنصورة، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر.
- أمالي ابن الشجري، لابن الشجري، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٦، ١٩٦٦م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الايضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب، تحقيق: د.موسى العليلي، بغداد، مطبعة العاني.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: صديق محمد جميل، ط ١، ١٤٢٠هـ، بيروت، دار الفكر.
- البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق: طه عبد الحميد طه، ١٤٠٠هـ، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- التبيان في إعراب القرآن، لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، بيروت، دار إحياء الكتب العربية.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لابن مالك الجبائي، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٣٨٧هـ، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر.
- التصريح على التوضيح، لخالد الأزهرى، دمشق، دار الفكر.
- التعليقة على كتاب سيويه، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د.عوض القوزي، ط ١، ١٤١٢هـ، الرياض، جامعة الملك سعود.
- تهذيب اللغة، لأبي منصور الأزهرى، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط ١، ٢٠٠١م، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

- ديوان ليلي الأخيلية، تحقيق وشرح: د. واضح الصمد، ط ٢، ١٤٢٤هـ، بيروت، دار صادق.
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للأوسى، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط ١، ١٤١٥هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، ط ٢، ١٤٠٠هـ، مصر، دار المعارف.
- سنن ابن ماجه، لابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، فيصل الباي الحلبي.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤٢٢هـ، بيروت، المكتبة العصرية.
- شرح ألفية ابن مالك، لابن الناظم، تحقيق: د. عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، بيروت، دار الجيل.
- شرح شافية ابن الحاجب، لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين، ١٤٠٢هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- شرح صحيح مسلم = المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج.
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك الجبائي، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث.
- شرح المفصل، لابن يعين التحوي، بيروت، عالم الكتب.
- شرح الملوكي في التصريف، لابن يعين النحوي، تحقيق: د. فخر الدين قباوه، ط ١، ١٣٩٣هـ، حلب.
- شعر أبي زيد الطائي، تحقيق: نوري حمودي القيسي، ١٩٦٧م، بغداد، مطبعة المعارف.
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، للسلسلي، تحقيق: د. الشريف عبد الله البركاني، ط ١، ١٤٠٦هـ، بيروت، دار الندوة.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح)، لأبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتنبج الهمداني، تحقيق: محمد حسن النمر، ط ١، ١٤١١هـ، الدوحة، دار الثقافة.
- الكتاب، لسبيويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٢، ١٤٠٣هـ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- كتاب الأفعال، لابن القطاع، ط ١، ١٤٠٣هـ، بيروت، عالم الكتب.
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل، للزمخشري، ط ٣، ١٤٠٧هـ، بيروت، دار الكتاب العربي.
- الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للثعلبي، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، ط ١، ١٤٢٢هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط ١، ١٤١٩هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- لسان العرب، لابن منظور، بيروت، دار صادر.
- مجاز القرآن، لأبي عبيدة، تحقيق: محمد فؤاد سزكين، ١٣٨١هـ، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لابن جتي، حققه نخبة من العلماء، ط ٢، ١٤٢٠هـ، دار سزكين للطباعة والنشر.
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، ط ١، ١٤٢٢هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المحكم والمحيط الأعظم، لابن سيده، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط ١، ١٤٢١هـ، بيروت، دار الكتب العلمية.
- المخصص، لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، ط ١، ١٤١٧هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- المسائل الحلبيات، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط ١، ١٤٠٧هـ، دمشق، دار القلم.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، ١٤٠٠هـ، دمشق، دار الفكر.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد الفيومي، بيروت، المكتبة العلمية.

- معاني القرآن، لأبي الحسن الأخفش، تحقيق: عبد الأمير مُجَد أمين، ط ١، ١٤٠٥هـ، بيروت، عالم الكتب.
- معاني القرآن، لأبي زكريا الفراء، ط ٣، ١٤٠٣هـ، بيروت، عالم الكتب.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، ط ١، ١٤٠٨هـ، بيروت، عالم الكتب.
- المغني في تصريف الأفعال، لمحمد عبد الخالق عضيمة، ط ٣، ١٤٠٨هـ، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.
- مفاتيح الغيب (التفسير الكبير)، لأبي عبد الله الرازي، ط ٣، ١٤٢٠هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.
- المفتاح في الصرف، لأبي بكر الجرجاني، تحقيق: د. علي توفيق الحَمَد، ط ١، ١٤٠٧هـ، عمان، جامعة اليرموك.
- المفصل، لأبي القاسم الزمخشري، ط ٢، بيروت، دار الجيل.
- المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: مُجَد عبد الخالق عضيمة، ط ٢، ١٣٩٩هـ، القاهرة، مطابع الأهرام التجارية.
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، عُني بتصحيحه: مُجَد بدر الدين النعساني، ط ١، ١٣٢٧هـ، القاهرة، مكتبة الكليات الأزهرية.
- منبج السالك إلى شرح ألفية ابن مالك، للأشموني، القاهرة، مطبعة الحلبي.
- النكت في تفسير كتاب سيويه، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، ط ١، ١٤٠٧هـ، الكويت.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، لابن الأثير الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود مُجَد الطناحي، ١٣٩٩هـ، بيروت، المكتبة العلمية.
- المتع في التصريف، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط ١، ١٤٠٧هـ، بيروت، دار المعرفة.
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا النووي، ط ٢، ١٣٩٢هـ، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

(Phenomenon of deletion of one of the two similars of the multiple trilateral verbs at attribution)

Abstract

(Phenomenon of deletion of one of the two similars of the multiple trilateral verbs at attribution) to nominative movable pronouns ("Ta" of subjects, or "Noon" of women, or "Na" of Subjects), in this phenomenon, the grammarians are divided into two ideologies:

First Ideology: The grammarians thought that the deletion is abnormal, and is not measured. They stated that it was not heard in the language of the Arabs, but in two of the trilateral verbs, namely: (remain, become), and in a case more than the trilateral verb, which is (feel) , said Sibawayh and agreed by some grammarians.

Second Ideology: They thought the permissibility of deletion in the multiple trilateral verbs is augmented, present, and imperative. They see that the deletion is steadily, the use is standardized. It is the ideology of the public grammarians, and they argued that deletion of one of the two similar is permissible in the language of Solaim, and the cause of deletion in the multiple trilateral verb when attribution is due to the sedation of the (Lam)at attribution, and to meet multiplication with another cause .

The study includes five sections:

First Topic: Deletion in multiple trilateral verbs with broken (Eain) at attribution.

Second Topic: Deletion in a verb that is more than the trilateral verb,

Third Topic: Deletion in imperative and present multiple verbs.

The study showed that the right ideology is the ideology of the public grammarians who say permissibility of deletion of one of the two similars of the multiple trilateral verbs at attribution, as well as the verb that is more than the trilateral verb, and its imperative verb and its present verb,

Fourth Topic: The study showed the difference between the grammarians in the deleted letter in multiple verbs at attribution.

Fifth Topic: The study showed that some tribes used deletion of one of the two similars at attribution to nominative movable pronouns in their languages such as Solaim tribe who are the sons of Aqil, sons of Namir, sons of Amer, Taúaaon and the people of Hejaz .